

Distr.: General
15 September 2009

القرار ١٨٨٥ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦١٨٨، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية، لا سيما قراراته ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٥٠٩ (٢٠٠٣)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/2009/411) وبتقريره الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، ويحيط علما بالتوصيات الواردة في كلا التقريرين،

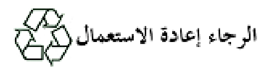
وإذ يرحب بما بذلته حكومة ليبريا من جهود لتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها فيما يتعلق بتعزيز سيطرة الحكومة على الموارد الطبيعية ومعالجة المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح الأراضي،

وإذ يحيط علما باختتام أعمال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، مما يهيئ فرصة مهمة لشعب ليبريا للدفع قُدما بخطة المصالحة الوطنية والانخراط في حوار وطني بنّاء بشأن الأسباب الجذرية للتراع في ليبريا،

وإذ يسلّم بأن الاستقرار الدائم في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية سيتطلب سيرا حسنا لقطاعي الأمن وسيادة القانون واستدامتهما، ويلاحظ اطراد التقدم المحرز في مجال تطوير قدرات القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية لليبريا وكفاءاتهما المهنية،

وإذ يشير إلى النقاط المرجعية لمرحلة التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك النقاط المرجعية الأساسية المتعلقة بالشرطة الوطنية لليبريا واستراتيجية الأمن القومي، ويلاحظ مع القلق بطء التقدم المحرز في هذين المجالين،





وإذ يدرك التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك المشاكل المستمرة المتعلقة بالجرائم العنيفة،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، قيد الاستعراض الدقيق، ويشدد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا صارما فيما يتصل بنشر قوات حفظ السلام، بما يتفق مع بيان رئيسه المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/PRST/2009/24)،

وإذ يعرب عن تقديره للدعم الذي يواصل تقديمَه المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي،

وإذ يلاحظ مع القلق التهديد الذي يشكله بصورة خاصة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والأسلحة غير المشروعة بالنسبة لاستقرار المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استقرار ليبريا،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في حفظ السلام والاستقرار في ليبريا، وإذ يرحب بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يحيط علما بنتائج بعثة تقييم احتياجات اللجنة الوطنية الليبرية للانتخابات المتعلقة بتحضير الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وتنظيمها، ويشدد على أن مسؤولية تحضير الانتخابات وتنظيمها تقع على عاتق السلطات الليبرية، بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ **يرحب** بالتقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية المبينة في تقارير الأمين العام المؤرخة على التوالي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويدين أي نوع من أنواع العنف الجنسي، ويرحب كذلك بالجهود المستمرة للبعثة، بالتعاون الوثيق مع حكومة ليبريا، من أجل تعزيز حقوق المدنيين وحمايتها، لا سيما حقوق النساء والأطفال، ويشير مع التقدير إلى وجود استراتيجية للحكومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويقر بما تبقى من تحديات في سبيل التصدي للمسائل الخطيرة

المتعلقة بالعنف الجنساني والاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، ويدعو الدول الأعضاء إلى زيادة دعمهما لما تبذله الحكومة من جهود،

وإذ **يشجع** السلطات الليبرية على الإسراع بجهودها من أجل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، رهنا بالاستعراض الدوري حسب تقدم أعمال المحكمة،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٢ - **يأذن** لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمساعدة الحكومة الليبرية على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، عن طريق تقديم الدعم اللوجستي، ولا سيما من أجل تيسير فرص الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية؛

٣ - **يهيب** بالسلطات الليبرية أن تكفل حسم المسائل المعلقة المتصلة بالإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك تحديد الدوائر الانتخابية والتعديلات الدستورية المقترحة، لتيسير الإعداد للانتخابات بصورة كافية؛

٤ - **يؤيد كذلك** توصية الأمين العام بأن يكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخالية من التراعات نقطة من النقاط المرجعية الأساسية للتخفيض التدريجي للبعثة في المستقبل؛

٥ - **يؤكد من جديد** عزمه على أن يأذن للأمين العام بنقل القوات، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، ويهيب بالبلدان المساهمة بقوات أن تدعم جهود الأمين العام في هذا الصدد؛

٦ - **يؤيد** توصية الأمين العام في تقريره الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299) بتنفيذ المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للبعثة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، وذلك بإعادة ثلاث طائرات عمودية هجومية و ٧٢ ناقلة جند مدرعة و ٢٠٢٩ فردا عسكريا كل إلى وطنه، بحيث يصبح قوام القوة العسكرية للبعثة ٨ ٢٠٢ من الأفراد، منهم ٧ ٩٥٢ فردا في ليبريا و ٢٥٠ فردا في المحكمة الخاصة لسيراليون، مع الاحتفاظ بعنصر الشرطة للبعثة بقوامه المأذون حاليا؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة ليبريا، بإعداد خطة استراتيجية متكاملة لتنسيق الأنشطة المفضية إلى إنجاز النقاط المرجعية وأن يقدم هذه الخطة إلى مجلس الأمن، وإذ يشير إلى البيانين الصادرين عن رئيسه في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/23) وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) اللذين شددا على ضرورة الترابط والتكامل بين صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية، من أجل التصدي بفعالية لحالات ما بعد النزاع، يطلب إلى الأمين العام أن يعرض في تقاريره ما يشير إلى التقدم المحرز صوب تحقيق نهج منسق للأمم المتحدة في ليبريا، ولا سيما فيما يتعلق بأي ثغرات جوهرية تعترض تحقيق أهداف بناء السلام؛

٨ - **يؤكد** أهمية التحديث المنتظم للمفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك، واتساقه الكامل مع أحكام هذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛

٩ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يستمر في رصد التقدم في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية، لا سيما التقدم المتعلق بالأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١١، والتقدم المحرز نحو بناء قدرات الشرطة الوطنية لليبريا، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة عن ذلك التقدم؛

١٠ - **يدعو** حكومة ليبريا إلى القيام، بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، بمضاعفة الجهود من أجل إقامة مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بصورة مستقلة بالكامل، وفي هذا الصدد، يشجع على تنسيق التقدم المحرز في مجال تنفيذ كافة خطط تطوير الأمن والعدالة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية لليبريا المشار إليها في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/2009/411)؛

١١ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على الحالة في الميدان، وأن يقدم إليه، بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، تقريرا عن المسائل المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٩؛

١٢ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.